دور الاستثمار الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي بحث تطبيقية في العراق للمدة 2004-2021

د. اشرف بدر الدين محمد
وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية
ashrafbader71@gmail.com

المستخلص:

خلُصَ البحث إلى بيان دور الاستثمار الحكومي في تحقيق النمو الذي يستقطب اهتمام الدولة لأن استثمار الإمكانات المتاحة بشكل امثل كالموارد البشرية والطبيعية والمالية لأية دولة هو الدعامة الأساسية لبناء الاقتصاد السليم والقوي القادر على مواجهة التحديات وحل مشكلات عديدة تعاني منها الدول كالفقر والبطالة وتحقيق متطلبات النمو والتنمية. ولهذا الغرض فإن الحكومة تبحث دائماً عن كيفية تحسين مناخها الاستثماري واستخدام مواردها بشكل امثل، وتحديد مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والتي تؤثر في حجم الاستثمار الحكومي و توجهاته .

وبغية تحقيق الهدف الأساس للبحث والمتمثل في بيان مدى تأثير الاستثمار الحكومي في تعزيز التنمية من خلال عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها الناتج المحلي الاجمالي، تم استخدام أسلوب التحليل المسار لغرض الوقوف على حجم وتأثير الاستثمار الحكومي في كل من (الناتج المحلي والتضخم والاستثمار الخاص) ، وتوصلت البحث إلى أن استثمار الحكومي ذو تأثير معنوي وذات قيمه ايجابيه على التنمية المستدامة ، فضلا عن ان له تأثيرات المباشرة وغير المباشرة في قوى العاملة ,وتكوين راس مال.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الحكومي, الاستثمارات الداعمة للنشاطات الإنتاجية, النمو الاقتصادي, علاقة الاستثمار الحكومي والنمو الاقتصادي.

Abstract:

The research concluded by explaining the role of government investment in achieving growth and development, which attracts the attention of all countries because investing in the available capabilities in an optimal way, such as the human, natural and financial resources of any country, is the basic foundation for building a sound and strong economy capable of facing challenges and solving many problems that countries suffer from, such as poverty and unemployment, and achieving growth requirements. and development. For this purpose, countries are always searching for how to improve their investment climate and use their resources optimally, and identify a set of political, economic, social and financial factors that affect the volume and directions of government investment.

In order to achieve the main goal of the study, which is to demonstrate the extent of the impact of government investment on a number of macroeconomic variables, including gross domestic product, the path analysis method was used for the purpose of determining the size and impact of government investment in each of (domestic product, inflation, and private investment), and the study concluded that Government investment has a moral and positive impact on economic growth, in addition to having direct and indirect effects on the workforce and capital formation.

Keywords: Government investment , Increased investments in various activities , Economic growth , Government relationship and economic growth.

المقدمة:

يعد الاستثمار بمختلف أشكاله أحد العناصر الهامة في الطلب الكلي، و يلعب دوراهاما في مسار النظام الاقتصادي وتطوره حركيا وقد يساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تحسين مؤشرات النمو عامة والإستثمار الحكومي خاصة فتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لن يتأتى إلا باستخدام الأموال بمثابة إنفاق استثماري تترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية سواء في الآجال المتوسطة أو الطويلة. كما له دورا مؤثرا وإيجابيا في عملية النمو الاقتصادي باعتباره أحد محددات النمو الاقتصادي وتطور الإنتاجية، وكذا عنصرا ديناميكيا فعالا في الدخل القومي وزيادة حجم الإنتاج وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع وزيادة تشغيل اليد العاملة. وإعادة التوازن وتحقيق الاهداف ودفع عجلة التنمية وتحقيق الرفاهية ، وتوفير مناخ استثماري مناسب لجلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا: أهمية البحث :-ليس هناك من شك في أهمية الدور الذي يلعبه الإنفاق العام وخاصة الانفاق الاستثماري منه بوصفه أداة فعالة من بين أدوات السياسة المالية للدولة لتحقيق أهدافها سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية .بالاضافة الى انها تمهد الفرصة للاستثمار الخاص عبر توفير البنى الإرتكازية ولهذا فانهما يعدان متكاملين(الاستثمار الحكومي ،والاستثمار الخاص) وليس متنافسين مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي .

ثانيا: مشكلة البحث :يعد الاستثمار احد مرتكزات الاقتصاد الوطني , إذ يثير الاستثمار الحكومي كونه احد أشكال تخصيص الموارد تساؤلات عديدة.هذه التساؤلات تعد مشكلة للبحث سنحاول الإجابة عنها خلال النقاط التي ستتناولها وتتمثل هذه التساؤلات في الآتي :

1. ما هو حجم ومسار الجهود الحكومية (متمثلة بالاستثمارالحكومي) في إطار النمو الاقتصادي؟
2. هل أن الدولة أوفت بمسؤولياتها الاقتصادية تجاه أفراد مجتمعها من خلال تخصيص حصة مناسبة من مواردها للأجيال الحالية والمستقبلية ؟

ثالثا: هدف البحث : تهدف البحث تحديد دور الإنفاق الاستثماري الحكومي خلال الفتره المدروسة وذلك تشخيص الاثار التي يتركها الاستثمار الحكومي في عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي(الناتج المحلي الاجمالي) .وتقدير العوامل المؤثرة في الاستثمار الحكومي وتقييمها.

رابعا: فرضية البحث :

1. إن الفرضية الرئيسية التي تستند اليها البحث لا يؤثر الاستثمار الحكومي بالناتج المحلي الاجمالي.
2. إن الآثار التي يتركها الاستثمار الحكومي في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي متساوية بالتاثير بشكل مباشر وغير مباشر .

خامسا: عينة البحث:سنحاول في هذه الدراسه قياس اثر الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021، وذلك باستخدام تحليل الانحدار لتحديدعلاقة بين الاستثمارالحكومي والناتج المحلي عن طريق مساسها المباشر (Adirect causal relationship) وتأثيره غير المباشر عن طريق الاستثمار الخاص و القوى العاملة ورفع مستوى التشغيل .

سادسا: منهج البحث:ان البحث الحالي يستند الى المنهج الوصفي في عرض موضوع البحث مستندا الى البحث العلمية الحديثة التي تناولت البنية التحتية المالية فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي لاختبار فرضيات البحث والوصول الى النتائج.

المبحث الثاني:الاطار المفاهيمي

اولا: الاستثمار الحكومي:برزت الحاجة إلى تدخل الدولة من خلال مبادرتها بإقامة المشروعات الاستثمارية الإنتاجية لتوفير السلع والخدمات كما بادرت الدولة ابتداء إلى تأسيس البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية (القريشي ،2007،254). عن طريق الاستثمار الحكومي المتمثل في النفقات الاستثمارية على جميع السلع المنتجة التي تقوم بها الدولة والتي تؤدي إلى زيادة موجودات الثروة في الاقتصاد (الدباغ وجومرد،2003،41) .فهو جزء من الاستثمار القومي يتولد من القطاع الحكومي(قطاع عام أو الدوائر الرسمية) والذي عادة ما يكون اتخاذ القرار بشأنه جماعيا ويستند الى معايير ومؤشرات مختلفة تماما عن نظيره الاستثمار المولد للقطاع العائلي(افراد او شركات) . فالدولة تسعى لتوفير كافة المستلزمات لتشجيع الإنتاج وتوظيف عناصره البشرية والمادية ، وتوفير ما يسمى برأس المال الاجتماعي التحتي (Infrastructure)مثل الطرق ،الجسور ،الموانئ ،الطاقة (Policies & Live ,2014 :1) التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها بشكل كامل مما يحتم على الدولة الدخول في مثل تلك الاستثمارات.

ثانيا: هيكلية الاستثمار الحكوميإن التصنيفات المعروضة في النقطة السابقة للاستثمار الحكومي لا تمثل بحد ذاتها حدودا فاصلة للاستثمار وإنما تصنيفات على وفق زوايا مختلفة . فقد يتطابق أكثر من تصنيف على استثمار معين . فقد يكون الاستثمار محليا وفي ذات الوقت حقيقيا وطويل الأجل وزراعيا ...الخ.

ومن الناحية التطبيقية قد تهيكل الاستثمارات الحكومية على وفق المنهج الآتي:

1. الاستثمارات الداعمة للموارد البشرية وتتمثل في :

- **المؤسسات التعليمية** تعد المؤسسات التعليمية على مختلف أنواعها وأشكالها كالجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز البحوث والتي تصب في محصلتها في العمران البشري .

وقد أسهم عدد من العلماء مثل دنيسون، بيكر، هاربيسون، مايرز،جورج بسكاربولس في تعزيز فكرة القيمة الاقتصادية للتعليم الذي يساعد على خلق فرد واع ومثقف، ويساهم في تزويد الفرد بالمهارات والقدرات اللازمة لقيامه بعمله (Anderson & et.al , 2006:2).والاستثمار في التعليم أساسه زيادة الدخل من خلال اكتساب المعرفة والمهارات والتقنية الحديثة مما يساعد على رفع طاقة العامل الإنتاجية باستخدامه التقنية الحديثة ومن ثم زيادة دخله ورفع الناتج المحلي الإجمالي من خلال رفع الإنتاجية وزيادة الدخل (الدعمه،2002، 11) .

ويهدف الاستثمار في التعليم في جميع مستوياته إلى ما يأتي: فالاستثمار بالتعليم العالي يؤدي إلى زيادة الدخل وتحصيل فرص العمل لرفع المستوى الاجتماعي والمستوى المعيشي ،أما الاستثمار في التعليم الثانوي والأساسي فهو يهدف إلى التنمية والنمو الاقتصادي(الشواورة،2005،18).

- **المؤسسات الصحية** : تعد الصحة هدفاً من أهداف التطور الاجتماعي والاقتصادي وهي حق أساسي لكل شعوب العالم . وعلية فان استثمار الدولة في المؤسسات الصحية ليس ضرورة اقتصادية فحسب بل هي ضرورة أخلاقية(الهيتي واخرون ،2008،8) فإنها تعد من الخدمات الأساسية في المجتمع ، ويقع على الدولة توفيرها للمجتمع بأسعار تتناسب مع مستوى معيشة السكان ، فتوفر الخدمة الصحية شرط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية(ESCWA , 2006, P.16) . إذ أن مثل هذا الإنفاق يساعد على إعداد جيل سليم وخالٍ من الأمراض وعلى قدرة عالية من الإنتاجية من خلال القدرات البدنية والعقلية والذهنية والعمر الإنتاجي للعنصر البشري وتقليل الساعات الضائعة بسبب التعرض للأمراض المختلفة.
- **مؤسسات الدفاع:** أما فيما يتعلق بالاستثمار الحكومي العسكري فقد صنف الفكر المالي التقليدي بان الاستثمارات العسكرية ضمن النفقات الاستهلاكية غير المنتجة ، في حين يميل الفكر المالي الحديث بتصنيفها من النفقات المنتجة(طاقة والعزاوي ,2007، 63-65) ،إذ أن الاستثمارات العسكرية لها اثار توسعية في حجم الإنتاج القومي اذ توجه الدولة هذه الاستثمارات

في تأسيس صناعات معينة ،أو منشآت حيوية: المطارات ,الموانئ ,والطرق فيستفيد منها الاقتصاد القومي في الإنتاج المدني خلال مدة ما بعد الحرب ،او قبل انتهاء الحرب اذا كانت فائضة عن حاجة الإنتاج الحربي (الجنابي،49،2011) .

يُعد هدف تحقيق الربح ، ليس من الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة الى تحقيقها من إدارة المشروعات الاستثمارية الداعمة للموارد البشرية فالمؤسسات (التعليمية والصحية)او الخدمية (الدفاع) فهدف الربح قد يتحقق،خاصة بالنسبة لمشروعات الأسلحة والصناعات الحربية ، لكن هذا الربح لا يعُد الهدف الرئيسي او الأوحد من إدارة هذه المشروعات (الرهوان،103،2008–104). ومن جهة أخرى فان هذه الاستثمارات تعد في بعض الأحيان من الاستثمارات الأكثر تحقيقا للكفاءة الاقتصادية من غيرها من الاستثمارات الحكومية الأخرى (الخطيب وشامية ،94،2007).

2. الاستثمارات الداعمة للنشاطات الإنتاجية

- **الدومين الزراعي** : تعتمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول بشكل كبير على القطاع الزراعي (صندوق النقد العربي الموحد،52،2001) نظرا لما توفره من فرص لشريحة كبيرة من السكان وتعد مدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية (صندوق النقد العربي الموحد،41،2004) وازدادت الأهمية النسبية للزراعة والتي تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الماضيين وتفاقمها وأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافي الاثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة (صندوق النقد العربي الموحد ،1،2002).
- **الدومين الاستخراجي:** يشمل ما تملكه الدولة من الثروات المعدنية الموجودة في باطن الأرض من(ذهب وفحم ونفط وغاز) تعتمد أهمية الاستثمار في هذا الدومين في تمويل الخزانة العامة وأهميتها في التجارة الدولية(الهيتي والخشاب ،85،2005).
- **الدومين الصناعي والتجاري:** يشمل هذا النوع جميع النشاطات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة بهذه المجالات فتمارس الدولة فيه نشاطا شبيها بنشاط الأفراد العاديين والمشروعات الخاص بهدف تحقيق الربح و تقديم خدمات للأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية (القيسي ،62،2008).

3. الاستثمارات الداعمة للقدرات الاستراتيجية :تعد الاستثمارات الداعمة للقدرات الإستراتيجية من المشاريع التي اخذت الدولة على عاتقها الاستثمار بها ،مثل إنشاء المطارات التي تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية، وهي تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية القومية ، وتساهم في تحقيق وفورات خارجية للمشروعات الإنتاجية المختلفة مما يتيح الفرصة لزيادة المشروعات التوسعية فيها ،وكذلك تؤدي الى تخفيض تكلفة الانتاج في القطاع الخاص (الخطاب ،25،2010).

4. الاستثمارات الداعمة للبنية الأساسية: يؤدي الاستثمار في البنية الأساسية بمكوناتها المختلفة (الاجتماعية ، الاقتصادية) ، خدمات ذات أهمية كبيرة لأفراد المجتمع عامة ويسهم هذا الاستثمار في تلبية حاجات الأفراد الأساسية و اشباعها تحقيقاً للمصلحة العامة، و يعد مصطلح الاستثمار في البنية الأساسية من المصطلحات الشاملة والضرورية للقيام بأي مشروع استثماري

ويمكن تعريف البنية الأساسية بأنها جميع المرافق والتسهيلات المستخدمة في توفير المياه والصرف الصحي والاتصالات وخدمات النقل(Congressional Budget Office, 2008, P.2).

ثالثا : اليات تأثير الانفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي :تشير النظرية الاقتصادية إلى أن تخصيص الأموال العامة للاستثمار في الاقتصادات النامية يركز على الفجوات الكبيرة في البنية التحتية ، حيث يتزايد الطلب على الخدمات العامة (بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية) ولكنه يتطلب مزيجاً من الإيرادات وتحديد أولويات الإنفاق بعناية.

يعتمد التأثير الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار العام بشكل حاسم على فعاليته ، لذلك يجب على الحكومات والسلطات المحلية أن تكون صارمة في قراراتها بشأن الاستثمار العام وفي توجيه الأموال العامة إلى تلك الاستثمارات العامة التي تلبي بالفعل متطلبات

التنمية ذات الصلة فيما يتعلق باحتياجات المجتمع ، لاسيما في سياق وجود موارد محدودة على خلفية الاحتياجات غير المحدودة (Ocolisanu & et.al,2022:1).

ان الانفاق الاستثماري أحد مكونات الطلب الكلي وله تأثير على نمو الناتج وان أي تغير أو ارتفاع أو انخفاض سوف يكون له وقع مباشر على الناتج، عندما ينخفض الإنفاق الاستثماري فإنه يؤثر سلباً على مكونات الطلب الكلي وكذلك على حجم الدخل وبدوره يتسبب الاستثمار الذي يؤدي إلى انخفاض في حجم العمالة هذا التأثير السلبي المتولد من الإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي وهذا يظهر في عدد من الدول لأن معدل الأجر عادة ما يكون عال لا يتماشى مع إنتاجية العامل وهذا سببه يكون ضعف في التخطيط، وان الإنفاق الذي يتوجه نحو قطاعات غير إنتاجية تؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي(حمد وعبدالله , 2018 : 300).

ويسهل الانفاق الاستثماري تكوين راس مال خاص جديد يحفز النمو الاقتصادي من خلال تاثيره على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ، وغالبا ما يؤدي الاستثمار العام في مشاريع البنية التحتية مثل التعليم وتوليد الطاقة ونقلها والمطارات والطرق السريعة وامدادات المياه وأنظمة الصرف الصحي الى زيادة الإنتاجية الحدية لراس المال الخاص ان توفير هذه البنى الأساسية يقلل من التكلفة التي تواجه شركات القطاع الخاص هذا الترتيب يخلق بيئة مواتية لتكوين راس مال جديد اعلى للقطاع الخاص ونمو الناتج (Makuyana & Odhiambo ,2016:27) , كما يلقى على عاتق الدولة في كثير من الدول النامية تكوين راس المال العام من قبل المؤسسات العامة في شكل صناعات السلع الرأسمالية وبالتالي تكون مدخلا أساسيا للاستثمار في القطاع الخاص , وفي هذه الحالة يمكن ان يؤدي توسيع قدرة المؤسسات العامة أيضا في زيادة استثمار الخاص المضطلع به لغرض تلبية الطلب الإضافي (Hussein & Benhin,2015:745).

وتتحقق العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاعات الأخرى ومنها القطاع الصناعي من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة وباقي القطاعات، يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية نسبيا في القطاع الصناعي مما يسهم في تعجيل وتيرة النمو في الدخل القومي، فضلاً عن المساهمة الفعالة في فتح فرص التشغيل والتخفيف من حدة البطالة التي تعد أحد مؤشرات النمو الاقتصادي إذا ما تحقق تخفيضها إلى أقل المستويات الممكنة، فضلاً عن أن تطور القطاع الصناعي يسهم بشدة في تطوير القطاع الزراعي الذي يعد من القطاعات الرئيسة وتتجلى تلك المساهمة من خلال استعمال الآلات والمعدات الزراعية هناك عدة سياسات تتبع في سبيل تفعيل دور هذا القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي منها (حمد وعبدالله , 2018 : 301).

رابعا: العلاقة بين الاستثمار الحكومي والنمو الاقتصادي: تعد مسألة تأثير الاستثمار الحكومي في النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسة لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر في النمو الاقتصادي ، وذلك بسبب الدور الرئيس والحيوي الذي يلعبه الاستثمار الحكومي كاداة من ادوات السياسة المالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن وتحقيق النمو للبلاد .

تتفق كافة النظريات الاقتصادية على أهمية الإنفاق الاستثماري في عملية النمو الاقتصادي ، سواء تم النظر الى هذه العملية من الوجهة الطبيعية النمو الاقتصادي(كما في النظرية النيو كلاسيكية للنمو او كما في نظريات النيو الكنزية) او من وجهة نظر التنمية كمفهوم واسع لايقتصر على الجانب المادي للنمو (عريقات ، 2006 ، 268) .

وبخصوص الاستثمار الحكومي بوصفه أحد مكونات الاستثمار فإن مشروع الألفية الثالثة للأمم المتحدة سنة (2005) أكد على أهميتهُ من خلال تبني إستراتيجية الدفعة القوية للاستثمار الحكومي (Bigpush) المستندة إلى مستويات متزايدة وذلك من أجل كسر فخ الفقر ومواجهة تحديات الألفية الثالثة (Anderson,2006,2) .

و النمو الاقتصادي كما هو معروف عبارة عن معدل زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة .ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة (عريقات ،2006، 268) وبمعلومية، ان الإنتاج يتحقق بتضافر عناصر العمل وراس المال ، واذ ما اعتمدنا في توليف هذين العاملين على دالة (Cobb–Douglas) وكما ياتي :

$Y= AK^a L^b$

اذ ان :

(Y) تمثل الانتاج .

(A) تمثل التقدم التكنولوجي .

(K) تمثل راس المال والذي يتشكل من الاستثمارات السنوية .

(L) تمثل العمل .

(a,b) تمثل معاملات مرونات عوامل الانتاج .

وبالعادة يجب ان تكون موجبة بمعنى ان زيادة اي من هذه العوامل لابد وان تفضي الى زيادة الانتاج ، لكن كم سيزداد الإنتاج فانه سيتوقف على قيم معامل المرونات (كداوي،2000،116) .

ولهذا تتواجد في ادبيات الاقتصاد مع موضوع اقتصاديات الحجم ،فقد تكون عوائد الحجم لدالة الإنتاج ثابتة اذا ادت زيادة عناصر الإنتاج بنسبة معينة الى زيادة الإنتاج بالنسبة ذاتها، واذا ازداد الإنتاج بنسبة اكبر من نسبة زيادة عناصر الإنتاج كانت الدالة ذات عوائد حجم متزايدة ،واذا ازداد الإنتاج بنسبة اقل من نسبة زيادة عناصر الإنتاج كانت الدالة ذات عوائد حجم متناقصة(الوتار وجومرد،1993،238).

وان معرفة الاثر الذي يتركه الإنفاق الاستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي من خلال تلك الصيغة يمكن تشخيصه باتجاهين :

1- **الاثر المباشر** : يتحدد من خلال تأثيره في كل من عنصر راس المال (K) وعنصر العمل (L). فالإنفاق الاستثماري الحكومي هو إضافة الى رصيد راس المال القومي اي انه سيترك اثرا ايجابيا وهاما في تزايد الانتاج ومن ثم النمو (Norri&Burmby , 5, 2011) . ومن جانب اخر فان الاستثمار الحكومي هو كمية اقتصادية . هذه الكمية تتطلب استخدام قوة بشرية(وبصرف النظر عن شكل هذه الكمية) بمعنى انها ستزيد من عنصر العمل اي انها ستوسع كماً من اعداد العاملين ونوعا من خلال ما تتركه من اثار ايجابية في الانتاجية ، والذي يتمثل في زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة التقنية لدى العاملين في القطاع العام ، والتي سرعان ما تنتقل الى فئات اخرى من قوى العمل والى الصناعات الاخرى (Alexiou,2009 : 1).

2- **الاثر غير المباشر**:فيتمثل في الاثر التحفيزي للاستثمار الحكومي (stimulus) فان قيام الدولة بمشاريع البنية التحتية المتمثلة في تحسين النقل الداخلي والاتصالات والطاقة التي يعجز الاستثمار الخاص عن القيام بها يمكن ان يكون لها تاثير في النمو، لسببين الاول :هو ان بتخفيض كلف النقل ترتفع ارباح الشركات كما هو الحال في الاجور المدفوعة للعمالة (اعتماد على خصائص سوق العمالة) وهذا يولد رفعا لمعدل الدخل(Anderson,2006,8)

والثاني: يساعد على تكوين راس المال ،مما يدفع الى تزايد عنصر (k) في الدالة وبالتاكيد فان زيادة الاستثمار سينجم عن طلب المزيد من العمل اي زيادة (L) (NORRIS&BURMBY,2011,5).

ويمكن عرض تأثير الإنفاق الاستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي في الشكل الآتي:

الشكل (1) عرض تأثير الإنفاق الاستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي

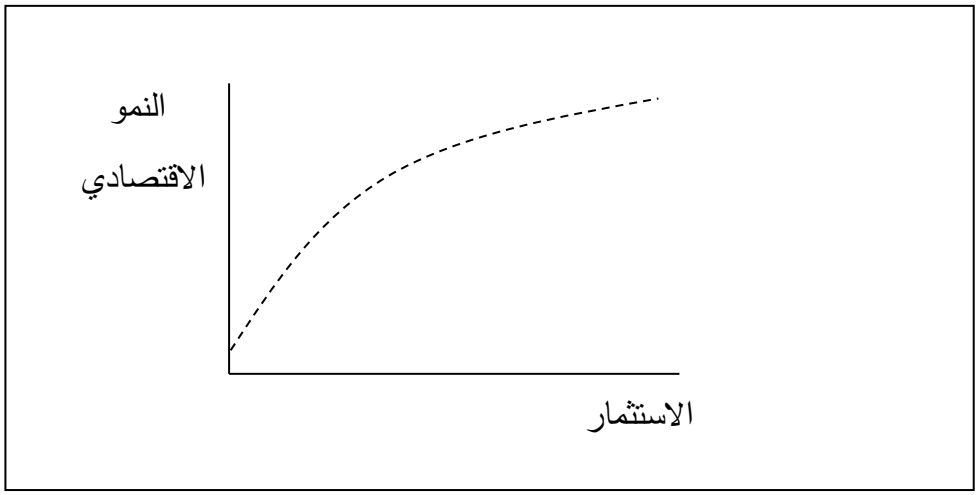

Anderson , Edward , paolo de Renzio, Stephanie levy,2006,the role of public investment in poverty reduction : Theories' Evidence and methods. http://www.odi.org.uk/resources/download/1166.pdf

يلاحظ انه عندما يكون هناك تكامل بين الاستثمار الحكومي والخاص ،فان الاستثمار الحكومي سوف يرفع معدل النمو في الدولة. في ظل انهما يهتمان بمشاريع مختلفة فان الاستثمار الحكومي يتركز بالسلع العامة مثل (الطرق والاتصالات ...الخ) بينما الاستثمار الخاص يتشكل من السلع الخاصة مثل (الابنيه و المكائن) (Anderson,2006,5). وعندما يكون الاستثمار الحكومي محفزاً للاستثمار الخاص فانه سوف يكون منتجاً .

كذلك فانه وفقاً للنماذج الكينزية فان الاستثمار الحكومي يؤثر في مستوى الإنتاج القومي من خلال تأثيره في الطلب الكلي،وان مثل هذه النماذج تفترض ان النظم الاقتصادية تعمل أحيانا عند مستوى اقل من التوظيف الكامل بسبب الأجور و/ أو الأسعار غير المرنة .وفي مثل هذه الحالات فان الزيادة في الاستثمار الحكومي سيكون لها تأثير ايجابي فوري على مستوى الدخل القومي (Anderson,2006,8-9).

وعلى الرغم من الجدل الكبير في الاختبارات التجريبية للعلاقة بين الاستثمار الحكومي والنمو الاقتصادي اذ تتباين نتائج هذه الاختبارات مابين أثار ايجابية واثأر سلبية فان هناك شبه إجماع على وجود علاقة تأثير ايجابية .وان هناك نماذج نمو محلية ودراسات نيو كلاسيكية تدل بوضوح على ان الاستثمار الحكومي الموجه لتطوير الهياكل الأساسية يترك اثراً ايجابيا في النمو من خلال تأثيره في مداخيل الأسر ومؤسسات الأعمال (الاسكوا،2005،1) ويضاف إلى ذلك عندما يكون الاستثمار الحكومي و الاستثمار الخاص متكاملين فان الاستثمار الحكومي يرفع الانتاجية الحدية لراس المال الخاص ،وهذا يرفع العائد على الاستثمار الخاص مما يزيد من معدل النمو الاقتصادي(Anderson,2006,7).

وهناك اسباب تؤدي الى وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الحكومي والنمو الاقتصادي(الحمود ،2004 ،34):

- انشاء مشاريع ذات طابع اجتماعي والتي تكون لها اهميتها في المجتمع والاقتصاد في ظل عزوف القطاع الخاص عن القيام بها .
- عند توزيع الاستثمار العام على العديد من القطاعات فانه يشجع على طلب القطاعات لبعضها البعض ، يخلق حوافز على مزيد من الاستثمار عن طريق خلق الطلب وتشجيعه.

لكن قد يحصل وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي ويحصل التأثير السلبي خلال الآتي : (Mitchel,2005, 4-5)

1. **تكلفة التمويل** : ان زيادة الانفاق الاستثماري يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك, لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها أثار سلبية في الاقتصاد المحلي ،فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الإفراد او المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحي الى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد ، كما ان اللجوء الى الاقتراض الداخلي يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة وإزاحة القطاع الخاص ، اما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم فان اول هاجس تواجهة الزيادة في الانفاق الاستثماري هو مصدر التمويل الذي يطرح اثاراً سلبية على الاقتصاد ايا كان نوعه.
2. **اثر الازاحة:** ان اكبر اثر سلبي لزيادة الاستثمار العام في اي اقتصاد هو اثر ازاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد وهذا ما يؤدي بدورة الى انخفاض في الناتج المحلي وذلك فيما اذا افترضنا انخفاض فعالية القطاع العام وكفاءته في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.
3. **غياب الابداع والابتكار** : ان اهم عنصر يفقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الابداع والابتكار سواء أكان ذلك في طرق الإنتاجية ام نوعية المنتجات ، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي الى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا على نمو الاقتصاد.

المبحث الثالث/ هيكل النموذج

بحسب الأدبيات الاقتصادية والمالية وكما سبق وتمت الإشارة إليه في الإطار النظري أن هناك علاقة بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي فالاستثمار الحكومي(X1) يمكن له أن يؤثر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق مساسها المباشر (Adirect causal relationship) وتأثيره غير المباشر عن طريق الاستثمار الخاص(x2) وذلك من خلال المشاركة مع القطاع الخاص أو زيادة في حجم الاستثمار المادي في البنى الارتكازية التي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الخاصة ومن ثم تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي (GDP).أو من خلال امتصاص القوى العاملة ورفع مستوى التشغيل (X3) .

والشكل (2) يوضح هيكل تجزئة التأثيرات وفقا لتحليل المسار :

الشكل (2) يوضح هيكل تحليل المسار تأثير الاستثمار الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

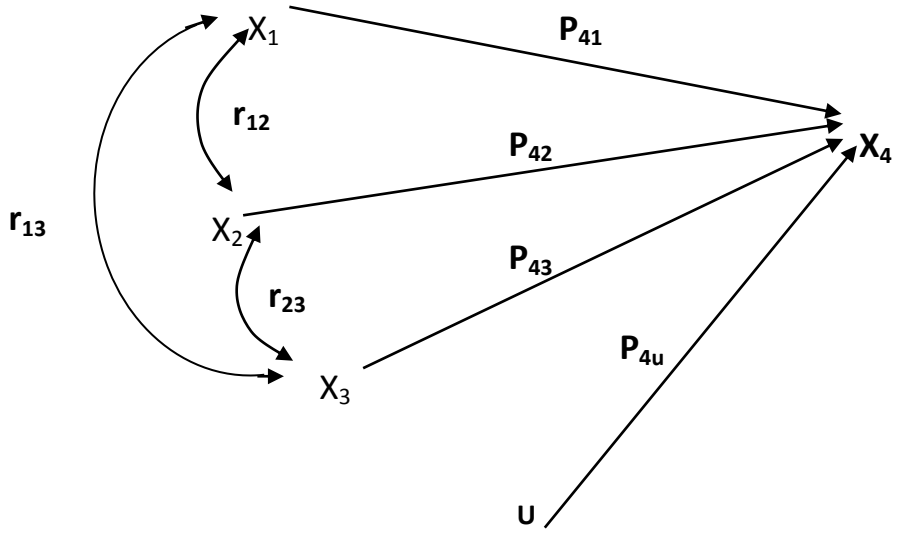

ثالثا :توصيف متغيرات النموذج: ولغرض توضيح هيكل النموذج القياسي لتحليل المسار فانه تم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج وهي:

اولا: المتغير المستجيب:تم تحديد الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معتمد بالأرقام المطلقة وهو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في قطاعات الاقتصاد الوطني في قطر معين اثناء سنة معينة سواء" كان الناتج خزينا" أم مباعا" أم مستهلكا" وسيتم إعطاء رمز (x4) لهذا المتغير المعتمد والذي يتاثر بمجموعة من المتغيرات التي تمثل المتغيرات المفسرة .

ثانيا: المتغيرات المفسرة :

1-الاستثمار الحكومي (public investment): فهو جزء من الاستثمار القومي يتولد من القطاع الحكومي(قطاع عام أو الدوائر الرسمية) يرتبط هذا المتغير بعلاقة ايجابية مع الناتج المحلي الإجمالي حسب النظرية الاقتصادية ،وسيرمز لهذا المتغير (x_1).

ثالثا: المتغيرات الوسيطة : وتتمثل هذه المتغيرات في كل من :

1. **الاستثمار الخاص (private investment):** فهو جزء من الاستثمار القومي يتولد من القطاع الخاص اذ يرتبط هذا المتغير بعلاقة طردية موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الحكومي وسيتم إعطاء الرمز (x2) لهذا المتغير.
2. **القوى العاملة(التشغيل):** وتتمثل في القوة البشرية التي تعمل في كلا القطاعين (العام والخاص) ويرمز له(x3).

رابعا: تحليل نماذج التأثير

النموذج الاول : تأثير النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي (تأثير مباشر) : تؤشر نتائج الجدول (2) والشكل (1) الى وجود تأثير طردي ومعنوي للنفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي بلغت (3.653) وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة المحسوبة لاختبار (.Tcal) والتي بلغت (2.864) وهي اكبر من قيمة (.Ttab) الجدولية والبالغة (1.96) كما تؤكد نفس النتيجة القيمة الاحتمالية (P-value) والتي بلغت (0.004) وهي اقل من (0.05).

الجدول (1) تحليل تأثير النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي

المتغير المستقل	اتجاه التأثير	المتغير التابع	معاملات الانحدار β	الخطأ المعياري S.E.	Tcal.	الدلالة P-value
النفقات الاستثمارية	←	الناتج المحلي الاجمالي	3.653	1.275	2.864	0.004

قيمة (.Ttab) الجدولية عند حجم عينة (100) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.96)

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج (SPSS V.26) n=18

الشكل (3) النموذج الثاني : تأثير النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي بوجود القوى العاملة (تاثير غير مباشر)

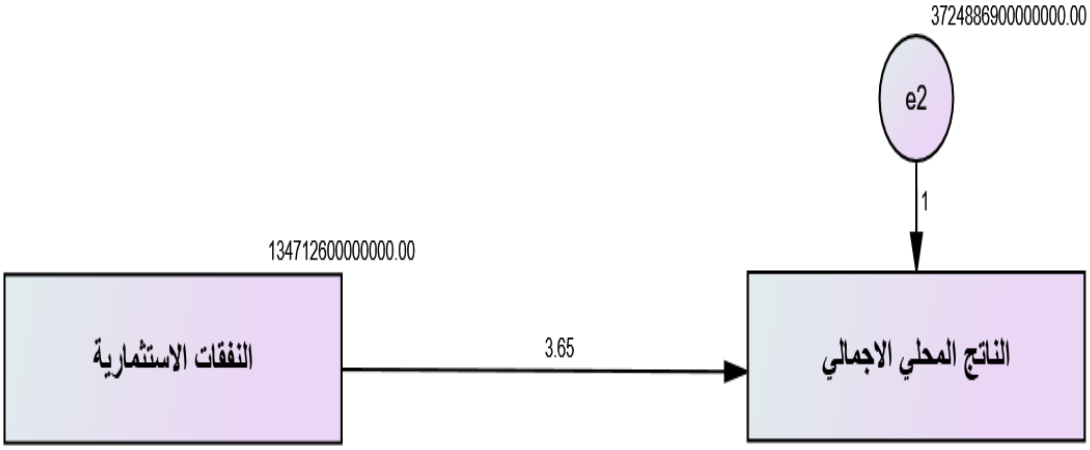

تؤشر نتائج الجدول (1) والشكل (3) الى كل مما يلي :

1- وجود تأثير طردي مباشر للنفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي بلغت (2.866) وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة المحسوبة لاختبار (.Tcal) والتي بلغت (4.75) وهي اكبر من قيمة (.Ttab) الجدولية والبالغة (1.96) كما تؤكد نفس النتيجة القيمة الاحتمالية والتي بلغت (0.005) وهي اقل من (0.05).

2-وجود تأثير طردي غير مباشر للنفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي عِبر القوى العاملة كمتغير وسيط ، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي بلغت (0.786) وهذا التأثير غير معنوي بدلالة القيمة المحسوبة لاختبار (.Tcal) والتي بلغت (0.12) وهي اقل من قيمة (.Ttab) الجدولية والبالغة (1.96) كما تؤكد نفس النتيجة القيمة الاحتمالية (P-value) والتي بلغت (0.548) وهي اكبر من (0.05).

3-خلاصة النتائج اعلاه تشير ان تاثير الاستثمار الحكومي بالناتج المحلي من خلال المتغير الوسيط القوى العاملة غير معنوي وذلك بسبب قلة القوى العاملة المستفيدة من الانفاق الاستثماري اذا ما تم مقارنتها بالنفقات الجاري (اي بمعنى زيادة التوظيف في القطاع الحكومي)

الجدول (2) تحليل تأثير النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي بتوسط القوى العاملة كمتغير وسيط

نوع التأثير	المتغير المستقل	المتغير الوسيط	المتغير المعتمد	معاملات الانحدار β	الخطأ المعياري S.E.	Tcal.	الدلالة P-value
التأثير المباشر	النفقات الاستثمارية	---	الناتج المحلي الاجمالي	2.866	0.604	4.75	0.005
التأثير غير المباشر		القوى العاملة		0.786	6.55	0.12	0.548

قيمة (.Ttab) الجدولية عند حجم عينة (100) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.96)

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج (SPSS V.26) n=18

الشكل(4) تحليل تأثير النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي بتوسط القوى العاملة

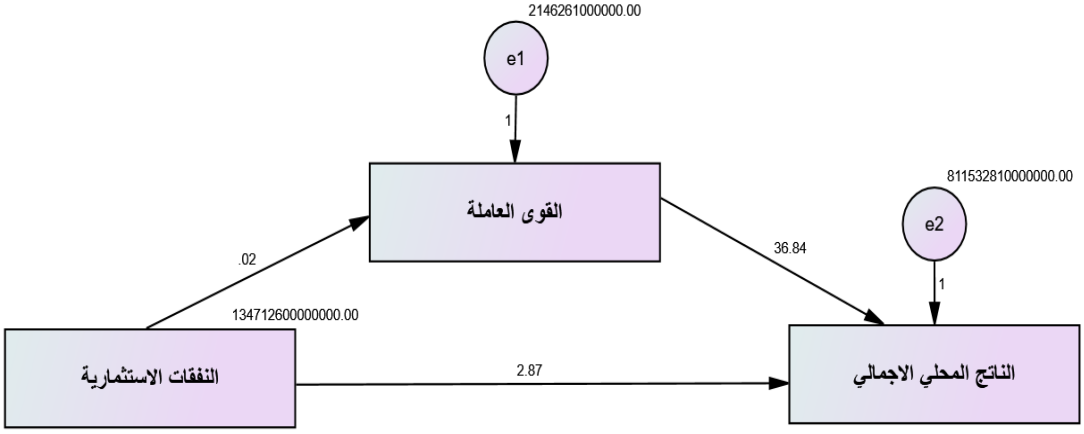

النموذج الثالث : تأثير النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي بوجود تكوين رأس المال (تاثير غير مباشر)

تؤشر نتائج الجدول (3) والشكل (5) الى كل مما يلي :

1-وجود تأثير طردي مباشر للنفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي بلغت (0.394) وهذا التأثير غير معنوي بدلالة القيمة المحسوبة لاختبار (.Tcal) والتي بلغت (0.299) وهي اقل من قيمة (.Ttab) الجدولية والبالغة (1.96) كما تؤكد نفس النتيجة القيمة الاحتمالية(P-value) والتي بلغت (0.765) وهي اكبر من (0.05).

2-وجود تأثير طردي غير مباشر للنفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي عِبر تكوين رأس المال كمتغير وسيط ، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي بلغت (3.259) وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة المحسوبة لاختبار (.Tcal) والتي بلغت (5.420) وهي اكبر من قيمة (.Ttab) الجدولية والبالغة (1.96) كما تؤكد نفس النتيجة القيمة الاحتمالية(P-value) والتي بلغت (0.003) وهي اقل من (0.05).

3-خلاصة النتائج اعلاه تشير ان تاثير الاستثمار الحكومي بتكوين راس المال غير معنوي وذلك بسبب زيادة الايرادات النفطية بشكل كبير عن باقي تكوينات راس المال. اما تأثير الانفاق الاستثمار الحكومي بعتماد على تكوين راس المال كتعير وسيط اثر معنوي بسبب تحسين البنى التحتية وتحفيز القطاع الخاص بزيادة الاستثمارات .

الجدول (4) تحليل تأثير النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي بتوسط تكوين رأس المال كمتغير وسيط

نوع التأثير	المتغير المستقل	المتغير الوسيط	المتغير المعتمد	معاملات الانحدار β	الخطأ المعياري S.E.	Tcal.	الدلالة P-value
التأثير المباشر	النفقات الاستثمارية	---	الناتج المحلي الاجمالي	0.394	1.317	0.299	0.765
التأثير غير المباشر		تكوين رأس المال		3.259	0.601	5.420	0.003

قيمة (.Ttab) الجدولية عند حجم عينة (100) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.96)

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج (SPSS V.26) n=18

الشكل (5) تحليل تأثير النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي بتوسط تكوين رأس المال

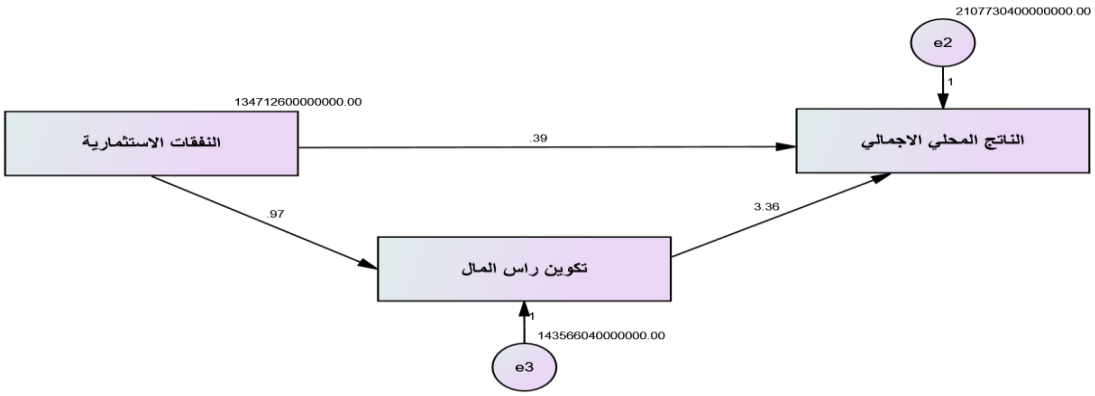

الاستنتاجات:

1. يؤثر الإنفاق الاستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي من خلال قناتين : أولا أن الإنفاق الاستثماري الحكومي قد ينتج عنه خاصة في مجال الاستثمار ، سلعا رأسمالية تسهم مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتدفع معدلات نموه كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الإنتاجية الحكومية ، أو أن ينتج عنه سلعا وخدمات وسيطة تدخل وتساعد على زيادة الإنتاج في القطاع الخاص وتسهم بطريقة غير مباشرة في نمو الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للاستثمار في التعليم، والصحة ومشاريع البنية التحتية .
2. إن عجز الموازنة الكبير في الماضي يقلل نفقات رأس المال العام (الإنفاق الاستثماري) في الحاضر. إذا لم تتجه السياسة المالية إلى إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة نقص مصادر التمويل للاستثمارات الحكومية ، والاكتفاء باتخاذ سياسة مالية انكماشية تجاه الإنفاق الاستثماري .

التوصيات:

1. تفعيل دور الموارد المحلية كمصدر رئيس لتمويل المشاريع الاستثمارية الحكومية مع عدم التخلي عن استخدام المساعدات والقروض الخارجية الميسرة و غير المشروطة في تمويل مثل تلك المشاريع.
2. توجيه الاستثمارات الحكومية نحو البنى التحتية إذ تعد الدافع القوي للنمو الاقتصادي ، واحد أسباب جذب الاستثمارات الخاصة
3. الأخذ بنظر الاعتبار أن تفضي الاستثمارات الحكومية إلى تحسين أوضاع الفئات الفقيرة من خلال توسيع قاعدة انتشار الاستثمار الحكومي لتحفيز القطاع الخاص بتوفير فرص عمل .

المصادر:

1. الدباغ ,أسامة بشير،الجومرد،اثيل عبد الجبار ،(2003)،المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن.
2. القريشي ، مدحت، (2007)، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الاردن.
3. الدعمة، إبراهيم، (2002)، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
4. الشواورة،اكرم مسلم دخل الله،(2005)، الإنفاق الحكومي والخاص وأثرهما في التنميةالبشرية في الأردن بحث اقتصادية للمدة 1970–2002،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل.
5. الهيتي ، احمد حسين، خلف ، فطمة ابراهيم،علي ، عدي سالم ،(2009)،العلاقة بين الانفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي بحث تحليلية في كل من الاقتصاد الاردني والسعودي للمدة 1981–2006،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،جامعة المستنصرية.
6. طاقة ،محمد، العزاوي ،هدى ،(2007)،اقتصاديات المالية العامة،ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة,عمان.
7. الجنابي، طاهر، (2011)،علم المالية العامة والتشريع المالي ، مكتبة السنهوري ومكتبة داليا، بغداد.

8. الرهوان،محمد حافظ، (2008) مبادى في فن المالية العامة ،ط2، الشركة العربية المتحدة.
9. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, 2002-2004-2005, أبو ظبي, الإمارات العربية المتحدة.
10. الهيتي،نوزاد عبد الرحمن، الخشاب ،منجد عبد اللطيف ،(2006)،المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة،ط1،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن.
11. القيسي، اعاد حمود،(2008)،المالية العامة والتشريع الضريبي،ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان.
12. كداوي، طلال محمود،(2000)،الانفاق العسكري الاسرائيلي 1965-1990،مركز الدراسات الوحدة العربية،ط2.
13. الخطيب،خالد شحادة،شامية،احمد زهير ،(2007)،اسس المالية العامة،ط3،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان.
14. عريقات،حربي محمد موسى ،(2006)، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي،ط1،دار وائل للنشر،عمان، الاردن.
15. حمد وعبدالله , مخيف جاسم و جمال حسين , (2018) , الانفاق الاستثماري على القطاع الصناعي واثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2015 , مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية , المجلد 3 , العدد43.

References:

1. Anderson , Edward , Dernziom, Paolo, Levy ,Stephanie,2006,the role of public investment in poverty reduction : Theories' Evidence and methods. http://www.odi.org.uk/resources/download/1166.pdf
2. Escwa , 2006,Reviev and appraisal of progress made By Yemen in the implementation of the new program of Action for the least Developed countries During the period 2001-2005,united nations York.
3. Anderson , Edward , Dernziom, Paolo, Levy ,Stephanie,2006,the role of public investment in poverty reduction : Theories' Evidence and methods. http://www.odi.org.uk/resources/download/1166.pdf
4. Norris , Eradabla , Brumby, Jim, Annette K yobe, zacmills and chris papggeorgiou, 2011,investing in public investment An index of public investment Efficiency Imf working paper ,wp/11/37. http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp1137.pdf
5. Mitchel , Daniel, 2005,the impact of Government spending on Economic Growth ,NO1831
6. Alexiou, constantinos,2009, government spending and Economic Growth Econometric Evidence from the south Eastern see, Journal of Economic and social Research ,1-16. http://www.fatih.edu.tr/~jesr/jesr.alexiou.pdf
7. Congressional Budget Office, 2008, Issues and Options in Infrastructure Investment, Congress, United States. www.cbo.gov
8. Ocolisanu & et.al , Andreea , 2022, The Effects of Public Investment on Sustainable Economic Growth: Empirical Evidence from Emerging Countries in Central and Eastern Europe, Sustainability,MDPI.